# التدخل الدولي الإنساني: ليبيا إنموذجاً

مريم حيدر توفيق
Maryamhaider070@gmail.com
أ.د خلود محمد خميس
Kholood.muhammad@unmustansiriyah,edu,iq
الجامعة المستنصرية– كلية العلوم السياسية

**الملخص:**

تدور هذه الدراسة حول مفهوم التدخل الدولي الإنساني، والجدل حول مشروعيته ومسوغاته، لكونه يتعارض مع مبادئ القانون الدولي العام مثل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومبدأ احترام السيادة الوطنية، بالمقابل في الوقت الحالي أصبح الفرد هو الغاية المثلى على الصعيدين الداخلي والدولي، فلقد أمنت العديد من المواثيق الدولية والدساتير الداخلية للدول على حماية حقوق وحريات الانسان في أوقات السلم والحرب. فضلا عن أن الجدل لم يتوقف عند مشروعية التدخل الدولي الإنساني من عدمه، بل تجاوزه إلى سبب التدخل الدولي الإنساني في بعض الأزمات من دون غيرها. وسوف نركّز على الحالة الليبية عام ٢٠١١ موضوع الدراسة، لمعرفة مدى نجاح التدخل الدولي الإنساني في حماية الانسان في الحالة الليبية.

**الكلمات المفتاحية:** التدخل الانساني ، المواثيق الدولية ، الدساتير، حقوق الانسان، ليبيا.

| تاريخ الاستلام : ٢٠٢٤ /٧/٧ | تاريخ القبول: ٢٠٢٤ /١٠/٣ | تاريخ النشر: ٢٠٢٤ /١٢/١ |
|---|---|---|

# International humanitarian intervention: Libya as a model

Maryam Haider Tawfiq
Maryamhaider070@gmail.com
prof. Dr. Kholoud Muhammad Khamis
Kholood.@unmustansiriyah,edu,iq
Al-Mustansiriya University - College of Political Sciences

## Abstract:

This study focuses on the concept of international humanitarian intervention and the debate surrounding its legitimacy and justification, as it conflicts with principles of public international law such as the principle of non-intervention in the internal affairs of states and the principle of respecting national sovereignty. Conversely, at present, the individual has become the ultimate goal both domestically and internationally, with numerous international treaties and national constitutions ensuring the protection of human rights and freedoms during both peace and war. Additionally, the debate extends beyond the legitimacy of international humanitarian intervention to explore why international intervention occurs in some crises and not others. The study will specifically focus on the Libyan case in ٢٠١١to assess the effectiveness of international humanitarian intervention in protecting individuals in that context

**Keywords:** humanitarian organizations, international conventions, constitutions, human rights, Libya.

## المقدمــة:

أن مفهوم التدخل الدولي الإنساني ليس من المفاهيم الحديثة في مجال العلاقات الدولية، إذ أن له امتدادات تاريخية ترجع إلى القرن التاسع عشر، على الرغم من ذلك مازال هذا المفهوم يشغل مساحة واسعة للنقاش في الأوساط الدولية، نظرا لارتباطه بمفاهيم حسّاسة مثل القانون الدولي، وحقوق الانسان، والسيادة، ومبدأ عدم التدخل. وبرز هذا المفهوم بشكل كبير بعد انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١، وانفراد الولايات المتحدة الامريكية في قيادة النظام العالمي الجديد، والاهتمام العالمي بقضايا حقوق الانسان، ونشر المبادئ الديمقراطية، وتم إعادة تنشيط دور هذا المفهوم في مرحلة الحرب على الإرهاب عام ٢٠٠١، وتداعياته في تهديد السلم والأمن الدوليين، وانزلاق العالم في حروب مدمرة على مستوى الفرد والإنسانية، واستخدم مفهوم التدخل الدولي الإنساني في اثناء ثورات الربيع العربي عام ٢٠١١ ولعلّ ليبيا موضوع البحث خير مثال على ذلك.

## أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من:

١- موضوع الدراسة لكونه يدور حول أحد مفاهيم العلاقات الدولية هو (التدخل الدولي الإنساني) وجذب اهتمام الباحثين والمحللين لكونه ينماز بالصفة الجدلية. وبسبب ازدياد حالات التدخل الدولي الإنساني بعد مرحلة الحرب الباردة وقيادة الولايات المتحدة الامريكية أغلب عمليات التدخل الدولي الإنساني.

٢- لكون ليبيا من الدول العربية، والتي كانت من الدول الفاعلة، وذات شأن على المستوى الدولي والإقليمي، وأهمية موقعها الاستراتيجي، والعامل الخارجي الذي لعب دورا هاما في الاحداث الليبية عام ٢٠١١، والحاجة لمعرفة طبيعة التدخل الدولي الإنساني في ليبيا وما ترتب عليه من نتائج.

## شكالية البحث:

ينطلق البحث من الإشكالية الرئيسة وهي: (هل أن مفهوم التدخل الدولي الإنساني نابع من غاية إنسانية خالصة كما هو واضح في تسميته؟ هل كان التدخل الدولي الإنساني في ليبيا عام ٢٠١١ ناجحا؟)

## فرضية البحث:

إنّ عمليات التدخل الدولي الإنساني عندما تطبق على ارض الواقع تؤدي إلى تراجع السيادة الوطنية، فضلا عن أن عمليات التدخل الدولي الإنساني لا تضمن نتائجها بحسب القائمين على تطبيقات واليات القانون الدولي، فبعض الدول كان يمكنها تجاوز عمليات التدخل أن تم حل الأزمة بشكل سلمي.

## منهجية البحث:

- اتبعنا المقترب التاريخي في عرض مجموعة المفاهيم والآراء، وكذلك في سرد الاحداث.
- اتبعنا المقترب القانوني بسبب الطبيعة القانونية للموضع فيما يتعلق بحقوق الانسان والقانون الدولي والإنساني، وما يتطلبه الموضوع من التطرق إلى مختلف القواعد القانونية في المواثيق الدولية.
- اتبعنا المنهج الوصفي لكونه ملائما لوصف حالة الظواهر والقضايا الإنسانية.
- اتبعنا منهج الاستشراف المستقبلي وللحالتين العامة خاصة أنموذج الدراسة.

## المبحث الأول

## التدخل الدولي الإنساني وشرعيته

التدخل الدولي الإنساني هو مصطلح يتكون من مفهومين مختلفين، هما حقوق الانسان، والتدخل، إذ أن مفهوم التدخل ينطوي على إشكالات عديدة. ومن ثم كسب التدخل الدولي الإنساني صفة الغموض بسبب تداخل كلا المفهومين من جهة، وازداد غموض مفهوم التدخل الدولي الإنساني من خلال ممارسات التدخل العشوائية، والمثيرة للجدل للدول والكيانات غير الحكومية، إذ يكشف التاريخ عن العديد من حالات الأزمات الإنسانية التي تدخلت فيها قوى خارجية.

### اولاً : التدخل الدولي الإنساني دراسة مفاهيمية نظرية:

قبل أن نتطرق إلى مفهوم التدخل الدولي الإنساني لا بد من التطرق إلى مفهوم التدخل الدولي، كون أن التدخل الدولي الإنساني هو نوع من أنواع التدخل الدولي، ومن المهم توضيح مفهوم التدخل الدولي وذلك لأنه على الرغم من شيوع استخدامه، لكن لا يوجد اتفاق أو اجماع حول تعريف محدّد للمفهوم.

#### ١. مفهوم التدخل الدولي:

#### أ. تعريف التدخل لغة:

التدخل في اللغة العربية مشتق من الفعل دخل، والتدخل يعني تكلف التدخل في الأمر، أمّا التدخل في الخصومة فهو "أي دخل في دعواها من تلقاء نفسه للدفاع عن مصلحة له فيها دون أن يكون طرفا من أطرافها" ( الوجيز ١٩٩٢، ٢٢٢). أمّا في اللغة الإنجليزية (Intervention) فيعني التدخل بالقوة أو تسوية النزاعات، أو التهديد باستخدام القوة في الشؤون الداخلية للدول ( العلياوي ٢٠١٩، ١٧٥).

#### ب. تعريف التدخل اصطلاحا:

"هو تعرض دولة أجنبية للشؤون الداخلية والخارجية خاصة بدولة أخرى من دون سند قانوني، مما يقيّد حرية هذه الأخيرة، ويُعدُّ اعتداء على سيادتها. ومن ثم عملا غير مشروع يحرّمه القانون الدولي".

وقام بتعريفه الأمين العام السابق للأمم المتحدة (بطرس بطرس غالي) أن التدخل هو "أنه تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى للضغط عليها كي تلتزم اتباع سياسة معينة " ( غالي ١٩٦٧، ٩). أمّا (جوزيف ناي) فقد قسم مفهوم التدخل إلى تدخل الواسع والتدخل الضيق " المفهوم الواسع يشير إلى ممارسات خارجية تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة، أمّا التدخل بمعناه الضيق فيشير إلى التدخل بالقوة العسكرية في شؤون الداخلية لدولة أخرى " (عبد الرحمن ٢٠٠٤، ١٥).

**٢. مفهوم التدخل الدولي الإنساني:**

قد تعددت وتنوّعت تعّاريف التدخل الدولي الإنساني، وذلك بسبب ارتباط هذا المفهوم بمجالات عّدة مثل القانون الدولي، وحقوق الانسان، والعلوم السياسية، وعلى هذا الأساس سوف نتطرق لتعاريف عّدة منها: – عرفه الأستاذ الفرنسي (شارل روسو) بأن التدخل الإنساني "هو الأعمال التي تقوم بها دولة ضد سلطة أجنبية بغرض وقف المعاملات اللاإنسانية المطبقة على رعاياها "( منصر ٢٠١٢، ١٦). وعّرفه الدكتور المصري (طلعت الغنيمي) بأنه " قيام دولة ما بتنفيذ عمليات عسكرية مسلحة، لإنقاذ رعاياها فوق أرض دولة ثانية لقيام خطر مؤكد ومباشر تتسبب فيه سلطات الدولة الثانية"( خولي ٢٠١٢، ١٤). لكن تم الاختلاف حول الالية المستخدمة في هذا التدخل، لذلك انقسموا إلى اتجاهات عّدة منهـــا ( محمد ٢٠١٩، ٣٢):

**أ. الاتجاه الأول (المفهوم الضيق للتدخل الإنساني):**

على وفق هذا الاتجاه يكون التدخل من أجل حماية أقلية أو مجموعة من الأفراد الذين تعرضوا لأعمال تعسفية من الدولة التابعين لها مما يؤدّي إلى تدخل دولة أخرى من أجل إيقاف أعمال العنف لهؤلاء الأفراد والتدخل على وفق هذا الاتجاه يقتصر على استخدام القوة المسلحة من أجل إيقاف أعمال العنف أو تغيير النظام المستبد في بلد معين. والقصد من استخدام القوة المسلحة هو لأغراض إنسانية، وذلك لفرض حماية حقوق الانسان أو المعاملة التحكمية أو المسيئة للسكان، والتي تتُعدُّى حدود السلطة الممنوحة لصاحب السيادة ( الدقاق ١٩٩١، ٣٦١).

**ب. الاتجاه الثاني (المفهوم الواسع للتدخل الإنساني):**

أن مؤيدي هذا الاتجاه يرون عدم وجود رابط بين التدخل الإنساني واستخدام القوة، إذ من الممكن استخدام الوسائل الدبلوماسية أو الاقتصادية، ويشترط استخدام هذه الوسائل بكون الهدف منها هو المعيار الإنساني، وليس بقصد التدخل في شؤون الدول، ومن الفقهاء المدافعين عن هذا الاتجاه كل من الفقيه الفرنسي (ماريو بتياتي) و(أوليفر كوتن) ( الهنداوي ١٩٩٧، ٤٦).

### ج. الاتجاه الثالث (التوفيقي):

ويُسمّى بالاتجاه التوفيقي، وذلك لأنهم وفقوا بين المفهوم الضيق والواسع للتدخل الدولي الإنساني وذلك من خلال "أن التدخل الدولي الإنساني لا يرتبط بوسيلة معينة قد يكون من طريق وسائل القوة أو من طريق الوسائل الدبلوماسية " من أجل إيقاف الانتهاكات في دولة معينة ( مصطفى ١٩٨٩، ٢٨).

### ٣. المفاهيم المقاربة لمفهوم التدخل الإنساني:

هناك بعض المفاهيم التي يتم الخلط بينها وبين مفهوم التدخل الدولي الإنساني وسوف نوضحها فيما يلي:

#### أ- المساعدة أو الإغاثة الإنسانية:

تتمثل في العمل والمساعدات المنسجمة مع سيادة الدول، وتتم بعد قبول وموافقه الحكومة المركزية للدولة المستقبلة لهذه المساعدات، أمّا التدخل الإنساني فيؤدي إلى المساس في سيادة الدولة، ويتم التدخل من دون موافقة الحكومة المركزية للدولة ( توريليلي ٢٠٠٠، ٤٧٣). ويُعدُّ الطابع السلمي هو الذي يميز المساعدات الإنسانية عن التدخل الدولي الإنساني، إذ لا يتم في المساعدات استخدام الجيوش أو وسائل الضغط الأخرى، بل يتم الاستخدام فيها الأطباء، والمسعفين، والجنود غير المسلحين لنقل الأدوية والتجهيزات المدنية والمواد الغذائية، بينما في التدخل الدولي الإنساني يتم الاعتماد على استخدام الضغوط الدبلوماسية، أو الاقتصادية، والقوة العسكرية من أجل حماية حقوق الانسان (الصويعي ٢٠١٥، ١١٧).

#### ب- بعثات حفظ السلام:

" هي الية دولية محايدة تتم بموافقة أطراف النزاع، وتتكون من أفراد دوليين، وعسكريين، أو مدنين تحت قيادة الأمم المتحدة، وتتدخل هذا البعثات لمساعدة أطراف النزاع للعيش في سلام " وهذا يختلف عن التدخل الإنساني الذي يتم من دون موافقة أطراف النزاع، وذلك كونه يتم تفويضه، والموافقة عليه من مجلس الأمن لكي يكون مشروعا على وفق الفصل السابع من ميثاقها ( غريفتش واوكلاهان ٢٠٠٨، ١٣) .

### ج. بعثات الانقاذ من أجل حماية رعايا الدول في الخارج:

تتمثل بالاستخدام العسكري للقوة من دولة معينة من أجل حماية رعاياها في دولة أخرى من خطر حقيقي يهدد حياتهم، يرى البعض أن هنالك تشابهاً بين هذا النوع من التدخل من أجل انقاذ الرعايا وبين التدخل الدولي الإنساني، وذلك لأن كلا النوعين يكون الدافع الرئيس للتدخل هو دافع إنساني من أجل تحقيق أغراض إنسانية، وفي كلا النوعين يكون التدخل خلاف إرادة الدولة المستهدفة، ومن دون موافقتها، وفي كلا النوعين من التدخل تكون الظروف السياسية غير مستقرة، مثل انهيار القانون، والنظام السياسي في الدولة المستهدفة، أو أن تكون

الحكومة المحلية عاجزة أو غير راغبة في أن تقوم بحماية الرعايا الأجانب (العلياوي ٢٠١٩، ١٨٢). ويؤدي التشابه بين كلا النوعين من التدخل إلى اللبس في الكثير من الحالات، إذ يسمي بعضهم بعثات الانقاذ من أجل حماية رعايا الدول في الخارج، بالتدخل لأغراض إنسانية، وقام الأستاذ "ماريو بتاتي" بالتمييز بين كلا النوعين من التدخل، إذ يرى أن ( التدخل الدولي الإنساني ) هو من باب المبادئ الإنسانية، والإحسان والخير، أمّا ( التدخل لأغراض إنسانية) فالهدف منه انقاذ الرعايا وحمايتهم .أمّا الفرق بين كلا التدخلين ، فهو أن بعثات الانقاذ من أجل حماية رعايا الدول في الخارج تكون فردية، إذ تقوم بها دولة واحدة، أو مجموعة دول قليلة ، أمّا التدخل الدولي الإنساني فيتم بشكل جماعي ، بالإضافة لذلك يجب أن تكون بعثات الانقاذ مؤقتة، وتقتصر مدتها على مدة انقاذ الرعايا ، وأن تكون تحفظية بطبيعتها، إذ يكون الهدف منها هو انقاذ رعايا الدولة من دون أي أهداف أخرى، وأن تكون عاجلة من أجل مجابهة الخطر الداهم ( عابد ٢٠٠٨، ٥٢).

## ثانياً: مشروعية التدخل الدولي الإنساني:

### التدخل الدولي الإنساني من وجهة نظر النظريات السياسية في العلاقات الدولية:

من المهم معرفة وجهة نظر النظريات السياسية الرئيسة في العلاقات الدولية بالتدخل الدولي الإنساني لكونها تقدّم تحليلا، وتفسيراً لسلوك الدول، وفهم الاسباب الحقيقة، وراء هذه التدخلات. وسوف نتطرق على وفق ذلك إلى أهم النظريات السياسية في هذا المجال:

**١. النظرية الواقعية:**

تُعدُّ النظرية الواقعية من أبرز، وأهم النظريات التقليدية في تحليل العلاقات الدولية. وتدور هذه النظرية حول (القوة) وأهميتها في العلاقات الدولية، إذ تُعدُّ العلاقات الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة، وأن الدول تلجأ لاستخدام الوسائل الممكنة كافة من أجل تحقيق أهدافها، والحفاظ على بقائها من دون الاهتمام بالجوانب الأخلاقية والقانونية ( النعيمي ٢٠١١، ٩٠) وتلخّصت وجهة نظر الواقعيين بالتدخل الدولي الإنساني في النقاط الاتية: –

أ. يرى الواقعيون أن عمليات التدخل الدولي الإنساني تتم بشكل انتقائي من الدول، وإنّ الدول لا تتدخل حينما ترى أن هذا التدخل لا يمس مصالحها القومية، إذ أنهم يستبعدون أن تتخذ الدول سلوكاً سياسياً مبنياً على منطلقات إنسانية ( عبد الجيد ٢٠٢٢).

ب. يُعدُّ الواقعيون قضايا حقوق الانسان إحدى بواعث الفوضى في العلاقات الدولية، وأول تهديد لسيادة الدول والأمن الدولي، لأن غالبية الدول تخفي أهدافاً توسعية وراء مسوغ التدخل الدولي الإنساني، إذ يرى الواقعيون أن من غير المعقول أن تقوم الدول بتجهيز أعداد كبيرة من الجيوش، وأنفاق مبالغ طائلة على ذلك، وتستُعدُّ من أجل الدخول في حرب داخل دولة أخرى

فقط من أجل منطلقات إنسانية أو حماية أقلية معينة، فحسب، وجهة نظر الواقعيين يجب أن يتساوى الهدف مع الكلفة ( طاهر ٢٠١٧، ٢٩٦).

ت. إنّ الواقعيين يرون أن التدخل الدولي الإنساني هو استهلاك لطاقة الدولة في حماية نفسها من أجل البقاء ضمن نظام دولي لا تحكمه سلطة دولية تحمي الدول من بعضها البعض ( رحمة ٢٠١٦، ٢٨).

ث. يُعدُّ الواقعيون أن الدول هي الأساس، وأنه لا يوجد مجتمع وراء الحدود، وذلك لأن وفق نظرتهم تُعدُّ فكرة قيام مجتمع دولي فكرة غير ناضجة في ظل غياب ثقافة واحدة عامة توحدّ بين مكونات هذا المجتمع، وغياب مؤسسات مشتركة أيضاً، ويؤكد الواقعيون أن ما يفترض أنها مبادئ مشتركة تلمح إليها القوى العظمى مثل الترويج لحقوق الانسان، وحق تقرير المصير للشعوب ليست في الحقيقة سوى أصداء لا شعورية للسياسة القومية، ولهذا يعتقد الواقعيون بأن السعي إلى إقرار حقوق الانسان في السياسة الخارجية، ما هو إلا قيام دولة ما بفرض مبادئها الأخلاقية على الدول الأخرى ( العلياوي ٢٠١٩، ٢٠٩).

ج. يؤكد الواقعيون أنه لا يجوز تسويغ التدخل على أنه شكل استثنائي لمبدأ عدم استخدام القوة، لأنه يؤدّي إلى سوء الاستخدام، لذلك يجب تحريم هذا الاستثناء الذي هو معرّض لإساءة استخدامه من الدول بذريعة الدفاع عن النفس، وفي غياب وجود آلية نزيهة تقدّر الظروف التي تسمح بالتدخل الدولي الإنساني، وقد تعتنق الدول مبدأ الدافع الإنساني بوصفه ذريعة لتسويغ الاندفاع وراء تحقيق مصالحها القومية، وقضيّة سوء الاستخدام تبقى سلاحاً يستعمله الأقوياء ضد الضعفاء( العلياوي ٢٠١٩، ٢١٠).

استنادا إلى ما سبق لا تحبّذ النظرية الواقعية فكرة التدخل الدولي الإنساني لكون هذه التدخلات تتم بصورة انتقائية على وفق المصالح القومية للدول، وعدم وجود شروط قانونية معينة يتم على وفقها التدخل الدولي الإنساني.

### ٢. النظريّة الليبراليّة:

من النظريات التقليدية في تحليل العلاقات الدولية، والتي تستند إلى أساس الحرية المطلقة والتي لا يمكن تقييدها وأنها الحقت الضرر بالأخرين، ومن أهم المبادئ التي تستند إليها النظرية الليبرالية أن العامل الأساس في العلاقات الدولية هو الفرد، وليس الدولة أو المجتمع، وأن وظيفة الدولة تقتصر على حماية الأفراد، وحراستهم، وتنظيم حياتهم، وليس التحكم بالأفراد أمّا وجهة نظر الليبراليون بالتدخل الدولي الإنساني، ينقسم الليبراليون بين اتجاه أنصار عدم التدخل يدافعون عن مبدأ سيادة الدولة، والاتجاه الثاني يرى أن نشر المبادئ الأخلاقية بإمكانها تسويغ التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ( بوتشيلل ٢٠١٤، ١١٢)، ونوضح تسويغهم للتدخل في النقاط الاتية:

أ. النظرية الليبرالية تؤيد فكرة التدخل الدولي الإنساني، وتعَده ضرورة ضد الفوضى في العالم، في ظل الانتشار السريع للفوضى، والعنف الداخلي عبر الحدود بين الدول، إذ يُعدُّ التدخل الدولي الإنساني سابقا على سيادة الدولة، وله الأحقية على أية اعتبارات أخرى، وإن عمليات انتهاك حقوق الانسان من الدولة لرعاياها تُعدُّ إهانة لكرامة كافة البشر ( عبد الجيد ٢٠٢٢). إذ يرى الليبراليون أن التدخل الدولي الإنساني الجماعي أصبح ضرورياً من أجل معالجة مشاكل القادة الدكتاتوريين ضد شعوبهم، وجلب حقوق الانسان، والديمقراطية، والمبادئ الإنسانية للدول غير الديمقراطية، والتي تعاني من أنظمة حكم سلطوية، وكذلك من أجل معالجة مشاكل الصراعات القبلية والتوتر العرقي والديني التي ظهرت في حقبة ما بعد الحرب الباردة (Orford 2003، 4).

ب. لم تكترث الليبرالية بمفاهيم النظام الدولي والدولة بقدر اهتمامها بالإنسانية، والفرد، والرأي العام، فالضمير الإنساني يصوغ الحكم الأعلى في المسائل الأخلاقية، وللأخلاق أسبقية في العلاقات الدولية، لكونها تمثل صوت العقل الذي يقوم بحماية مصير الإنسانية، إذ ترى أن مفهوم حقوق الانسان ينطلق من منطلق أن للأفراد حقوقاً طبيعية يستمد الفرد انسانيته وكرامته منها، ويتم ذلك من خلال وجود نظام سياسي يسعى إلى تحقيق السعادة لأفراد المجتمع من خلال حماية حقوقهم الأساسية، وهذه الحماية تتحقق بتبني الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على أساس مبدأ السيادة الشعبية، فحقوق الانسان هي جوهر النظام الديمقراطي وغاية القانون على وفق المفهوم الليبرالي.

ت. انتقد الليبراليون مبدأي عدم التدخل والسيادة، لكون السيادة بنظرهم ليست خيرا مطلقا، فأهميتها تكمن في الحفاظ على الشعب من الاستبداد والتدخل الخارجي في الشأن الداخلي للدولة، فالدولة تشتق سيادتها من خلال حماية الحقوق الأساسية للإنسان، ويسقط حقها بالمطالبة في السيادة الكاملة عندما تنتهكها، وكون قيام الدولة مشروطاً بالأساس بمصادقة الأفراد، من أجل خدمتهم وحماية حقوقهم، وحرياتهم، وتحقيق الرفاهية العامة، فإنّ هذا لا يحدث إلا في ظل علاقات دولية يسودها الوفاق، لذا فهي تسوّغ استخدام القوة ضد الدول التي تنتهك حقوق الانسان ( قديح ٢٠١٣،٨٩). استنادا لما سبق، نلاحظ وجهة نظر الليبرالية في تأييد التدخل الدولي الإنساني تقوم على أساس المبادئ الأخلاقية وتعزيز دور الشرعية الدولية، والحرية، والتقدم الإنساني.

### ٣. التدخل الدولي الإنساني من وجهة نظر القانون الدولي:

وفقا للمتغيرات الدولية الحاصلة بعد الحرب الباردة أصبح من الضروري وجود تطور في مبادئ القانون الدولي وفقا لتلك المتغيرات، ويتمثل هذا التطور في إيجاد موازنة بين حقوق الدولة من جهة، وحقوق الفرد من جهة أخرى ،لاسيّما أن المجتمع الدولي واجه تحديات واقعية نتيجة الأحداث المأساوية

التي ذهب ضحيتها العديد من الناس المدنيين العزل، مما أدّى إلى ضرورة إيجاد حلول واقعية والتوفيق بين مبدأ عدم جواز التدخل، والسيادة الوطنية، والقيود القانونية للتدخل، وبين إيجاد الحلول للانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها المدنيون داخل الدول( قديح ٢٠١٣،١٠٤). وسوف نقوم بتوضيح كل من مبدأي السيادة، وعدم التدخل، وتداخلهما مع فكرة التدخل الدولي الإنساني:

- **السيادة:**

وعرّفت السيادة بأنها " السلطة العليا المطلقة التي تمارسها الدولة، ويخضع لها جميع المواطنين، والمقيمين، والتنظيمات الأخرى، وهي قوة اصدار القوانين والتشريعات، ولها حق ابرام المعاهدات، وإعلان الحروب، وعقد الصلح، والسيادة الشاملة والدائمة والغير قابلة للتجزئة" (زيتون ٢٠١٤، ٢١٤). بداية لابد من الذكر أن قيام الدولة في عصرنا الحالي لا يتم الا بأركانها الثلاثة الشعب، والإقليم، والسلطة السياسية، يترتب عليه تميزها بشأنين أساسين: الأول تمتعها بالشخصية القانونية المعنوية، والأمر الثاني: إن السلطة السياسية فيها ذات سيادة. ولأهمية السيادة في الدول فقد وضعها البعض في المرتبة الثانية من أركان الدولة. وبرز مبدأ السيادة مع بروز الدولة القومية في أوروبا في نهايات القرن السادس عشر تأثيرا بفلسفة العديد من الكتّاب والفلاسفة الذين بينوا مفهوم السيادة بالتوضيح والتفصيل، ومن أبرزهم "جان بودان، وتوماس هوبز، ومن بعدهما جان جاك روسو، و جون أوستن..." بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ والتطورات السريعة والمتتالية التي كوّنت نظاماً عالمياً جديدا، أدّت إلى ضرورة إيجاد سوسيولوجيا جديدة في العلاقات الدولية، ومبادئ القانون الدولي، وهذه التطورات لا تتم إلا بالتخلي عن مبدأ السيادة المطلقة، ونقل جزء من سلطاتها إلى المنظمات الدولية لضمان تحقيق الأمن والسلم الدوليين، لذا ابتدأ القانون الدولي والنظام العالمي المعاصران بمبدأ السيادة النسبية للدول، والأخذ بسيادة الدولة ضمن الضوابط القانونية المشروعة على أساس مبدأ السيادة وقواعد القانون الدولي، فالدولة ذات السيادة تسهم في وضع القواعد الدولية، وهذه القواعد تعترف بمبدأ السيادة بكونه أحد المبادئ الرئيسة التي ترتكز عليها.

وأنتقد هذا النظام الحديث فكرة السيادة التقليدية لكونها أحد أسباب الطغيان والفوضى الدولية، وأنها وسيلة وحيلة قانونية ابتُدعت لحماية مرتكبي الأعمال الإجرامية من رؤساء وحكّام، والخروج من مشكلة وجدوا فيها أنفسهم، عندما استوعبوا أن سيادة القانون تعني أن كل شخص سواء أكان حاكماً أو محكوماً يجب أن يخضع، ويُحاسب على كل ما يصدر عنه، كون المجتمع الدولي قد تطور، وصار قادرا على محاكمة هؤلاء الحكام من دون اعتبار لتمسكهم بأنها من أعمال السياد ( السعداوي ٢٠١٨، ٣٦).

ولقد كان من عواقب تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدول أن إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية قد تصاعدت، وتنوّعت، وتعدُّدت مسوغات التدخل الخارجي مثل التدخل لأسباب إنسانية للدول الأخرى، والتدخل لحفظ حقوق الأقليات العرقية، وحقوق الانسان على وجه العموم، والتدخل من أجل مقاومة

الإرهاب الدولي. وقد واجهت نظرية السيادة انتقادات جوهرية، وهجرها الكثيرون في العصر الحديث كونها لا تتماشى مع الأوضاع الحالية للمجتمع الدولي، ويرى البعض أن نظرية السيادة أسيء استغلالها لتسويغ الاستبداد الداخلي، إذ أدّت هذه النظرية إلى عرقلة تطور القانون الدولي، وكذلك إعاقة عمل المنظمات الدولية، والى سيطرة الدول القوية على الدول الضعيفة. إذ توجه مفهوم السيادة نحو منحى جديد، ذلك بعد التحولات التي شهدها النظام الدولي في المجالات الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، والتي اسفرت عن تأكل وانحسار فكرة سيادة الدولة الوطنية ( مرعي ٢٠١٩، ١٠٠-١٠١).

وربما من أهم الدوافع التي صاحبت التطورات التي وقعت على تحديث القانون الدولي منذ تشكيل ميثاق الأمم المتحدة، هو مبدأ الميثاق في ديباجته بعبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة" إذ يمكننا أن نستنتج أن مبدأ السيادة قد زال عنه الطابع العتيق المطلق، وأن الدولة في المجتمع الدولي الحديث قد أصبحت دولة قانون ملتزمة بأحكام دولية يعينها القانون الدولي ( هماش ٢٠١٣، ٣٣).

- **مبدأ عدم التدخل:**

إنّ مبدأ السيادة يسير بنا إلى مبدأ أخر ذي صلة به، هو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ولقد ورد تعريف مبدأ عدم التدخل في موسوعة الأمم المتحدة بأنه "المبدأ الأساس للسلم والأمن الدوليين" (اتحاد المحامين العرب ١٩٩٣، ٤). ويُعدُّ مبدأ عدم التدخل أيضا ركيزة من ركائز القانون الدولي كونه حصيلة لوجود مبدأ السيادة وواجب احترامها، ويقوم على ثلاثة محظورات رئيسة: – أولاً: تحريم الخوض في أي قضيّة تعود للاختصاص الداخلي لأية دولة، ثانيا: تحريم قيام أي دولة بالتشجيع فوق إقليمها على مزاولة أي عمل مضر بدولة ثانية، ثالثا: عدم جواز اعطاء المساعدات لبعض الفئات المتنازعة في الحروب الداخلية ( الشاهين ٢٠٠٤، ٢٧٠).

وعدَّ القانون الدولي مبدأ عدم التدخل القاعدة الأساس التي تحكم العلاقات الدولية، فالدول لا تمتلك حق التدخل في شؤون دول أخرى، الا في حالات استثنائية عندما تتعرض سلامتها للتهديد، استنادا إلى حق كل دولة في البقاء والسيادة ( عثمان ٢٠١٢، ٣٠٠). وقد حّدد القانون الدولي الإنساني الجهات التي لها الحق في إمكانية التدخل بحسب مبادئه ومحدّداته، وهذه الجهات هي ( جواد ٢٠١٣، ١٠٨):

- **الدول الأطراف:** تلتزم الدول الأطراف في الاتفاقيات المكونة للقانون الدولي الإنساني بوضع هذا القانون موضع التنفيذ. إذ تفرض المادة الأولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف على جميع الدول الأطراف احترام وكفالة هذه الاتفاقيات في جميع الأحوال.
- **الدولة الحامية:** وهي دولة محايدة تفوّضها إحدى الدول المتحاربة مع دولة أخرى برعاية مصالحها، ومصالح رعاياها في دولة أخرى، إذ تقوم هذه الدولة بالإسهام والإشراف على تنفيذ اتفاقيات جنيف والبروتوكول الأول الملحق بها.

- **اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية الأخرى:** إذ تعترف اتفاقيات جنيف بأحقية اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية الأخرى بمزاولة الأنشطة الإنسانية من دون عائق بهدف حماية المرضى، والجرحى، والأسرى، والغرقى، والسكان المدنيين بشرط موافقة الأطراف المعنية بذلك. والأمثلة على ذلك عند قيام اللجنة الدولية للصليب الاحمر بأنشاء ملاجئ بوصفها مناطق مؤقتة لحماية الأشخاص غير المقاتلين من أخطار الحرب، ولحماية الجرحى والمرضى من العسكريين في لبنان في اثناء معركة طرابلس عام ١٩٨٣ (نعرورة ٢٠١٤، ١٥٠). واستنادا لما ذكرنا سابقا من وجود إشكالية تعارض بين مبادئ القانون الدولي وفكرة التدخل الدولي الإنساني.

**٤. التدخل الدولي الإنساني من وجهة نظر الأمم المتحدة:**

تعدُّ مسألة تحقيق السلم والأمن الدوليين هي المحرك الرئيس وراء اندفاع الأمم المتحدة متمثلة بمجلس الأمن الدولي للمطالبة بتنفيذ عمليات التدخل الدولي الإنساني، وبحسب وجهة نظر الأمم المتحدة ترى (أن قضيّة احترام حقوق الانسان وإنمائها مرتبطة بشكل أساس في موضوع السلم والأمن الدوليين، فلا يوجد سلام وأمن حول العالم في ظل الانتهاكات الجسيمة والعنيفة لحقوق الانسان)( الشاهين ٢٠٠٤، ٢٧٨).

وقد نّص ميثاق الأمم المتحدة الذي يُعدُّ الوثيقة الدولية الأولى من نوعها التي تتبنّى بشكل صريح وواضح مبادئ حقوق الانسان، وأن الميثاق لم يستخدم مصطلح التدخل الدولي الإنساني بصورة مباشرة، بالرغم من أن الميثاق قد أشار بصورة وواضحة إلى ضرورة حماية واحترام حقوق الانسان بحسب ما نّص في مقدمة الميثاق" نحن شعوب الأمم المتحدة وقد ألينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال ..." وفي الفقرة الثالثة من المادة الأولى في الميثاق أكد تأمين احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية، أهم الغايات التي يجب التعاون لإدراكها ( بو زيد، ٢٠١٦، ١٣).

على الرغم من وجود أحكام المادة (الفقرة٧ من المادة ٢) في ميثاق الأمم المتحدة التي تدعم حرمة الانتهاكات الدولية في الشؤون الداخلية للدول، فإنّ هذه الحماية لا تتم في حال كان سلوك دولة معينة منطوياً على أعمال اجرامية بحق السلم والأمن الدوليين (دوبوي ١٣٨،٢٠٠٨).

إذ إنّ الميثاق حَرم المنظمة نفسها بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء معتمدا أحكام نص (الفقرة ٧ من المادة ٢) من الميثاق " ليس في هذا الميثاق ما يسوّغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأنها تحكم بحكم هذا الميثاق على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع". ويتبين من مظاهر هذه المادة أن مبدأ عدم التدخل يعد مبدأ أساسا، وقاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي، تلزم الأعضاء والأمم المتحدة وفروعها كافة غير إن الميثاق استثنى تدابير الأمن

الجماعي التي تُعتمد عادة عند تهديد السلم والأمن الدوليين والإخلال بهما، أو وقوع عدوان وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وهذه الشرعية بالذات هي القاعدة المركزية لنظام الأمن الجماعي الذي ينجم عن أعمال العدوان، ثم المتمثلة في حق التدخل الجماعي من طريق منظمة الأمم المتحدة هي التي تساعد الدول الأعضاء في التغلب على شعور الخوف في مواجهة العدوان وتطمئنهم في وجود رادع جماعي مما يقلّل لديهم الرغبة في الاستمرار بالتسلّح، وكذلك يكبح نزاعات التدخل الانفرادي التي تجري تحت طائلة الفعل غير المشروع (بقيرات ١٤،٢٠٠٨).

ورأى بعض الفقهاء أن نص رقم (٥١) من الميثاق يبرر التدخل الدولي الإنساني أحادي الطرف، إذ يؤكد القاضي البريطاني (همفري والدوك) بأن المادة رقم (٥١) لا تجيز فقط اللجوء إلى استخدام القوة في حالة العدوان المسلح، وإنمّا حافظت كذلك على قاعدة عرفية كانت موجودة قبل وضع ميثاق الأمم المتحدة، وهذه القاعدة العرفية تسمح للدول بالتذرع بنظرية التدخل من أجل الإنسانية للدفاع عن رعاياها في الخارج، إذ أباحت هذه المادة اللجوء إلى استخدام القوة في حالة دفاع الدولة عن نفسها كاستثناء من (المادة ٢ من الفقرة٤)، وعند فشل إجراءات الفصل السابع من الميثاق ينتقي التحريم الوارد في (المادة ٢ من الفقرة٤)، إذ ترجع الدول إلى الحالة السابقة قبل وجود ميثاق الأمم المتحدة، وتمارس دورها السابق في الدفاع عن نفسها بصورة كاملة ( خولي ٢٠١٢، ٣٤-٣٥).

واستنادا لما ذكرناه سابقاً ممكن السماح لدولة ما بالتدخل في دولة أخرى من أجل حماية أقلية معينة، أو انقاذ المحتجزين والرهائن ومن ثم يشكل فعلا تدخلا دوليا لصالح الإنسانية.

إنّ مفهوم التدخل الدولي الإنساني مفهوم غير واضح وغير محدّد بشروط قانونية متفق عليها دوليا، لذلك من الممكن التلاعب في شروط، ومبررات التدخل الدولي الإنساني لتسويغ التدخلات، وبسبب تداخله مع العديد من المفاهيم المقاربة ومن ثم أساء استخدامه في بعض التدخلات. وتزامنا مع إزدياد حالات التدخل الدولي الإنساني أدّى هذا بدوره إلى تلاشي فكرة السيادة المطلقة إذ أصبح من الضرورة تطابق القوانين الداخلية للدول مع قواعد القانون الدولي. وازدادت فعالية عمل المنظمات الدولية في المجلات الإنسانية على وجه الخصوص، ولعلّ منظمة الأمم المتحدة الأكثر بروزا في هذا المجال لكونها المسؤولة عن تحقيق والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين بغض النظر عن نجاحها أو فشلها في عمليات التدخل الدولي الإنساني.

## المبحث الثاني

## التدخل الدولي الإنساني في ليبيا عام ٢٠١١

ابتدأت الأزمة الليبية بالاحتجاجات الشعبية في ١٥ شباط ٢٠١١ في مدينة بنغازي، فقد تحفزّت الثورة بوساطة أحداث الربيع العربي، وحدث في المؤسسات العسكرية انشقاق الكثير من قادة الجيش، والشرطة، وانضمامهم إلى الاحتجاجات في الشوارع، أدّى ذلك إلى سرعة انهيار المؤسسات

الأمنية مقابل الاتساع المتسارع لرقعة الاحتجاجات الشعبية، أفقد ذلك العقيد القذافي سيطرته على المناطق الشرقية سريعا، بعد اجتياحها من المحتجين ( زاوشي ٢٠١٦، ٢٢٠).

إضافة إلى أن من أبرز العوامل التي ساعدت في قيام الثورة في ليبيا عام ٢٠١١ هي جرائم النظام الليبي السابق ضد مواطنيه عجلت من قيام المظاهرات، ويلاحظ أن مطلب المتظاهرين كان في بداية الثورة (الحرية) لكن بعد ما استخدم العقيد القذافي القوة المفرطة ضد المدنيين، أدّت أعمال العنف هذه إلى تصاعد سقف المطالب من الحرية إلى تغيير النظام السياسي، إذ تحوّلت ثورة شباط من ثورة سلمية إلى ثورة دموية سرّعت من وتيرة إضفاء البعدين الإقليمي والدولي للأزمة الليبية ( ابو القاسم ٢٠٢١، ١١) .

وقّدر عدد القتلى بين ١٠– ١٥ ألف قتيل بحسب تحقيق (لجنة حقوق الانسان) التابعة للأمم المتحدة. فأخذت المنظمات الدولية الإقليمية على عاتقها تدويل الموقف في ليبيا، ونقلها إلى مجلس الأمن من أجل حماية المدنيين ومواجهة الأزمة الإنساني ( القريشي ٢٠١٨، ٢٨١) . لهذا السبب صرّحت منظمة الأمم المتحدة عن ارتكاب جرائم حرب بحق الإنسانية في الصراع الليبي عبر قرار مجلس الأمن المرقم ١٩٧٠ بتاريخ ٢٦ شباط ٢٠١١ الذي أقرّ عقوبات مالية ودبلوماسية على الحكومة الليبية وجاء في نصّه "أن مجلس الأمن يعرب عن قلقه البالغ إزاء الوضع في الجماهيرية العربية الليبية، ويدين العنف واستخدام القوة ضد المدنيين ،ويشجب الانتهاكات الجسيمة و الممنهجة لحقوق الانسان، بما في ذلك قمع المتظاهرين المسالمين، وإذ يعرب عن قلقه العميق لمقتل المدنيين ويرفض رفضا قاطعا التحريض من أعلى مستويات الحكومة الليبية على أعمال العدوان والعنف ضد المدنيين، فإنّه يرحب بإدانة الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان والقانون الإنساني الدولي التي يجري ارتكابها في الجماهيرية العربية الليبية..." ( وثيقة ٢٠١١، ١٩٥).

لجأ العقيد القذافي قبل سقوط نظامه السياسي في آب إلى مسقط رأسه (سرت). وفي ٢٠ تشرين الأول ٢٠١١. بعد ما قبض عليه الثوار، إذ قُتِل في ظل ظروف مجهولة بالرصاص في مدينة سرت عن عمر يناهز ٦٩ عاماً. وتم قتل وزير دفاعه "أبو بكر يونس"، وابنه المعتصم أيضا ( النحلي ٢٠١٨، ٣٣). وبعد مقتل العقيد القذافي أعلن في ٢٣ تشرين الأول ٢٠١١ من قبل قوات المعارضة الليبية انتهاء ما أُطلق عليها (عملية تحرير ليبيا)، وأعلنت الأمم المتحدة على أثرها انقضاء مدة سريان القرار رقم (١٩٧٣) في ٣١ تشرين الأول ٢٠١١، ومن جانبه أفاد حلف شمال الأطلسي (الناتو) انتهاء العمليات العسكرية في ٣١ تشرين الأول ٢٠١١، بعد تحقق الهدف المنشود وهو سقوط نظام العقيد القذافي (عباس ٢٠٢٠، ٩٥).

**أولاً: إثر التدخل الدولي الإنساني في ليبيا:**

كان التدخل الدولي الإنساني الذي قاده حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا عام ٢٠١١ يهدف إلى حماية المدنيين والإطاحة بنظام القذافي. وبرغم أنه حقق هدفه المباشر فإنّ نتائجه أدّت إلى (Ezugwu 2023 ،9):

١. فراغ في السلطة مما أدّى إلى تفاقم الانقسامات الداخلية وأدّى إلى ظهور ميليشيات مسلحة. ووفقًا لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL)، تعمل أكثر من ١١٠٠ جماعة مسلحة في البلاد ابتداءً من عام ٢٠١٧( عاشور ٢٠١٩، ١٧٨) ، مما أسهم في استمرار عدم الاستقرار والعنف. وقد أدّى عدم وجود حكومة موحدة ووجود الجماعات المسلحة إلى انتشار الأسلحة وانتهاكات حقوق الانسان.

٢. عدم استقرار البلاد، إذ صنف مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠١٩ ليبيا بأنها رابع أقل دولة سلمية في العالم، مما يسلط الضوء على عواقب ذلك التدخل الأجنبي.

٣. أدّت الصراعات في ليبيا وآثارها غير المباشرة إلى تعطيل التجارة والاستثمار في المنطقة. وبحسب البنك الدولي، أنخفض الناتج المحلي الإجمالي لليبيا بنسبة ٦٢% بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٧، وتسليط الضوء على التداعيات الاقتصادية الوخيمة للتدخل.

٤. أمّا إثر التدخل الدولي الإنساني فكان وخيما، إذ شرد ملايين الأشخاص الذين مازالوا يواجهون ظروفا مزرية. وبحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد تم احتجاز أكثر من ٦٠٠ ألف ليبي نزحوا داخليًا ابتداءً من عام ٢٠١٤، بينما فر مئات الآلاف إلى البلدان المجاورة. وما زالت ليبيا تعاني من انقسامات سياسية وأمنية حادة منذ سنوات حتى الأن، واليوم في ليبيا تتقاسم السلطة حكومتان وأطراف خمسة. الأولى: برئاسة (أسامة حماد) وكلفها مجلس النواب تقع في شرق البلاد (داعمة لحفتر). والثانية معترف بها من الأمم المتحدة تقع في غرب البلاد مقرها العاصمة طرابلس، وهي حكومة الوحدة الوطنية ويترأسها (عبد الحميد الدبيبة). أمّا الأطراف الخمسة فهي: (المجلس الرئاسي، المجلس الأعلى للدولة، مجلس النواب، حكومة الوحدة الوطنية، قوات الشرق بقيادة حفتر). واستمرت المبادرات الأممية عبر المبعوث الدولي السابق في ليبيا (عبد الله باتيلي) وطرح في شهر شباط ٢٠٢٣ مبادرة تقود إلى انخراط الأطراف الخمسة الرئيسة في الصراع الليبي في حوار. (الطاولة الخماسية المقترحة)، وتشمل رئيسي مجلسي النواب والدولة (عقيلة صالح ومحمد تكالة)، وقائد القيادة العامة المشير (خليفة حفتر)، ورئيس حكومة الوحدة الوطنية الموقتة (عبد الحميد الدبيبة) ( حمودة ٢٠٢٣).

**ثانياً: مستقبل التدخل الدولي الإنساني في ليبيا:**

نطرح سيناريوهات مستقبلية عّدة ومدى إمكانية التدخل الدولي الإنساني من جديد في ليبيا:

١. **سيناريو عودة ليبيا الملكية:** – أن السبب الذي دعانا إلى طرح هذا السيناريو بوصفه مشهداً مستقبلياً لليبيا هو في المدة الأخيرة وبحسب ما نشرته وسائل التواصل الاجتماعي أن (محمد السنوسي*) يكثف لقاءاته بشخصيات ليبية مختلفة في الخارج، بعضهم ينتمي إلى قبائل من المنطقة الغربية، فضلا عن الأمّازيغ والطوارق، وذلك بمقصد أنجاح المساعي نحو حوار وطني شامل (تحت مظلة الشرعية الملكية الدستورية). وكذلك يطالب بعض الليبيين بـ "إعادة استحقاق ولاية العهد له لتوليه ملك البلاد، وتحمّل مسؤولياته الدستورية كاملة" ( الشرق الاوسط ٢٠٢٤). ونشرت جريدة (لاكروا) تقريراً افاد أن عبد الحميد الدبيبة عرض على محمد السنوسي العودة إلى طرابلس بهدف توحيد البلاد. وأشارت الجريدة إلى أن أنصار (محمد السنوسي) يطالبون بالعودة إلى دستور عام ١٩٥١ للمملكة الليبية، وهذا من شأنه أن يرقى إلى إعادة أنشاء إقليم يتكون من ثلاث مناطق (طرابلس وبرقة وفزان) تتمتع بحكم ذاتي واسع. ويأتي هذا المشروع بتوصية عالية من الأردن وبريطانيا اللذين وعدا في المقابل بدعم عبد الحميد الدبيبة، بحسب مصادر عّدة لم تذكرها الجريدة الفرنسية ( اميني ٢٠٢٤).

٢. **سيناريو تقسيم ليبيا (المثالثة الإقليمية) ضمن حكومة مركزية:** –يبرز سيناريو تقسيم ليبيا إلى ثلاث أقاليم (طرابلس وبرقة وفزان) ضمن إطار كيان فيدرالي تحت سيطرة حكومة مركزية، يفترض هذا السيناريو وقف الأعمال القتالية والوصول إلى توافق سياسي بين الأطراف المتنازعة على أرضية الاختيار بين حكومة رئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة ورئيس الحكومة الليبية المكلفة من البرلمان أسامة حماد وذلك بتوافر قناعة لدى كل الأطراف الليبية بأن الحل العسكري غير ميسر لكافة الأطراف وأن استمراره يلحق الضرر بالوحدة الليبية وبمصالح هذه الأطراف. وفي حقيقة الأمر لن يتحقق ذلك الا في حالة ووجود مصالحة وطنية بين أطراف النزاع الليبي ومع توافق للفاعلين الإقليميين الدوليين والعالميين، ويستدعي هذا التوافق حتى لو بصورة جزئية على إعلاء المصالح الوطنية لليبيا على مصالح الأطراف المتنازعة مما يقلل ذلك من التدخل الخارجي. أن هذا السيناريو يمكن اعتماده بوصفه خياراً مفضلاً لما ينطوي عليه من نتائج ايجابية على الصعيد الداخلي والخارجي الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تضامن الجهود الليبية والإقليمية

(*) هو النجل الثاني للأمير الراحل (الحسن الرضا السنوسي) ولي عهد المملكة الليبية خلال الاعوام ١٩٥٦ – ١٩٦٩. قد ولد الأمير محمد في طرابلس في ٢٠ تشرين الأول عام ١٩٦٢، وكان عمره لا يتجاوز السابعة عندما أطاح الانقلاب العسكري بعم والده الملك (محمد ادريس السنوسي) ملك المملكة الليبية، للمزيد ينظر ( الموقع الرسمي للامير محمد السنوسي ٢٠٢٤).

والدولية والعالمية من أجل تحقيقه ( محمد ٢٠٢٣، ١٩٨) . لكن بحسب التحديات التي تواجه الدولة الليبية جعلت من هذا السيناريو احتمالاً متوسط المدى في الوقت الحالي، ومن الممكن تحقيقه من خلال وجود الإرادة الداعمة للتغيير، وإقرار دستور توافقي وسيادة القانون، وتوحيد المؤسسات (المؤسستين التشريعية والتنفيذية) على وجه الخصوص، والتمتع بحقوق المواطنة واتخاذ الكفاءة معيارا للتوظيف والأداء، فضلا عن تنوع مصادر الدخل الاقتصادي ( منظمة الامم المتحدة ٢٠٢٠، ٤٩).

٣. **سيناريو استمرار الفوضى والوضع القائم:** – بحسب رؤيتنا للأوضاع الحالية في ليبيا نطرح سيناريو استمرار الفوضى والنزاعات في ليبيا لأن إلى عام ٢٠٢٤ إذ لم نرَ تقارباً في وجهات النظر من أطراف النزاع الليبي ونلتمس ذلك من خلال اخر قمة (برازافيل)، والتي سبق ذكرها، دعا فيها (الاتحاد الأفريقي) كافة أطراف النزاع الليبي وهم رئيس المجلس الرئاسي (محمد المنفي) ورئيس حكومة الوحدة الوطنية (محمد الدبيبة) ورئيس مجلس النواب (عقيلة صالح) ورئيس مجلس الدولة (محمد تكالة) وذلك من أجل تجاوز الحدود السياسية ودخول مرحلة الحوار المباشر بين الأطراف، أمّا (الخليفة حفتر) فاعتذر عن الحضور بدون ذكر الأسباب، وتم توجيه دعوة إلى نجل العقيد القذافي (سيف الإسلام القذافي) بهدف تجاوز الحواجز النفسية والسياسية، ودخول مرحلة الحوار المباشر بين مختلف الفرقاء ( الاسود ٢٠٢٤). وقد اخفقت القمة في وضع أي حل جدي للأزمة، وبقيت تراوح مكانها، ويشير ذلك إلى استمرار حالة الفوضى، والانقسام داخل المشهد الليبي إلى أجل غير مسمى. وكذلك أشار رئيس بعثة الأمم المتحدة السابق للدعم في ليبيا (عبد الله باتيلي) إلى أن "الانقسامات المستمرة بين القادة السياسيين أصبحت تشكّل عقبة إضافية أمام توحيد المؤسسات الليبية"، مضيفًا أن العملية السياسية والمصالحة الوطنية يجب أن يسيرا جنبا إلى جنب من أجل تحقيق سلام واستقرار مستدامين في ليبيا، داعيا القادة الليبيين إلى اعتماد مقاربة منهجية وتوافقية بشأن عملية المصالحة". كما جدد "التعبير عن مناشدته للاتحاد الأفريقي بتشكيل فريق خبراء في ليبيا لدعم العملية، وشجع جميع الشركاء الإقليميين على تجديد دعمهم لمسار المصالحة الوطنية في ليبيا " (صحيفة العرب ٢٠٢٤ ). إذ ما زالت ليبيا تعاني من الفوضى، وهشاشة الدولة المركزية حتى بعد نجاح الثورة، وسقوط النظام السابق، ومازالت التدخلات الأجنبية مستمرة، فضلا عن فشل الطبقة السياسية الجديدة في وضع وإيجاد الحلول الموضوعية في مواجهة التحديات القائمة. كلَّ هذه الإشكاليات قد تؤّدي إلى تقسيم، وتفتت الدولة الليبية إلى ثلاث مناطق، وحكومتين متنازعتين. يمكننا القول: أن هذا استمرار الفوضى، والوضع القائم هو المرجّح على المدى القريب، ومن الممكن أن ينعكس على الأوضاع الإنسانية، والاجتماعية، والسياسية، وهذا بدوره يجعلنا نطرح تساؤلاً هل ستكون هناك عملية تدخل دولي

إنساني لحل هذه الفوضى وتحقيق الوحدة الليبية، والحد من المليشيات المسلحة داخل ليبيا؟، أو أن هذه الفوضى هي هدف الأطراف الخارجية الداعمة لأطراف النزاع الليبي، وتسعى إلى بقاء الحال على وضعه حاليا؟

نستنتج في خاتمة الفصل ان إنموذج الإغاثة ينطبق على عملية نمط التدخل الدولي الإنساني في ليبيا، لكونه كان تدخل فوري وسريع، وكان التدخل الدولي الإنساني في ليبيا يتضمن قلب النظام السياسي.

## الخاتمـــة:

يعّد موضوع التدخل الدولي الإنساني من المواضيع المهمة التي شغلت المجتمع الدولي نهاية القرن الماضي ومطلع هذا القرن، والتي اخذت تتفاعل بسرعة مع تزايد انتهاكات حقوق الانسان في مناطق واسعة من العالم، وتحت مسّوغات حماية حقوق الانسان وحرياته الأساسية، أصبحت الدول قادرة على التدخل الدولي الإنساني بدول أخرى متجاوزة قواعد القانون الدولي التقليدي بما يشمل من مبدأ السيادة ومبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، ولكننا بالطبع لا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى التقليل من أهمية الحماية الإنسانية والانتهاكات، وسلب الحقوق من الحكومات المستبدة. ويثير موضوع تدخل الأمم المتحدة في ليبيا مخاوف عميقة بشأن فعاليتها بوصفها مؤسسة قادرة على حل القضايا الحرجة بسرعة حاسمة وبأقل الخسائر. إذ نجد أن منظمة الأمم المتحدة تواجه اليوم اختباراً كبيراً في دورها بحفظ السلم والأمن الدوليين. لذلك نجد أن التدخل الدولي الإنساني هو مفهوم يتسم بالغموض بسبب افتقاره للوضوح والمصداقية في مسّوغات عمليات التدخل بسبب عدم وجود شروط ثابتة لهذه التدخلات، وإنّه يتعارض مع مبادئ القانون الدولي فيما يخصّ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ السيادة الوطنية، لأنه يتم رغماً عن إرادة الدول المتدخل فيها، لذلك نجد أنه لا يستند إلى مسوغ قانوني واضح. وإنّ الكثير من الدول اتّخذت من التدخل الدولي الإنساني مسّوغا لتضفي الشرعية على تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهذا ما يتوضّح من خلال تجاوز حلف الناتو للمنطلقات الإنسانية إلى تحقيق الأهداف السياسية، والاستراتيجية، عبر إنهاء نظام الحكم الليبي من أجل وصول إلى منطقة جيوستراتيجية. وإنّ الدمار الذي لحق في الأراضي الليبية، والبنى التحتية سواء من ضربات حلف شمال الأطلسي (الناتو) في اثناء عملية التدخل، أو بسبب الحرب الأهلية والنزاعات المسلحة التي استمرت إلى ما بعد التدخل في ليبيا.

## المصادر باللغة العربية:


١. أبو القاسم ،مصطفى عبد الله. ٢٠٢١. الازمة الليبية: المفهوم والابعاد. مجلة متابعات افريقية. الرياض– السعودية: مركز الفيصل للبحوث والدراسات الاستراتيجية. العدد ١٢. نيسان.

٢. اتحاد المحامين العرب. ١٩٩٣. حماية حقوق الانسان بين مبدأ عدم التدخل والحق في التدخل والموقف العربي المطلوب. لجنة الحريات الأساسية وحقوق الانسان. المؤتمر الثامن عشر. الدار البيضاء– المغرب. ٢٠–٢٣ أيار.

٣. الأسود ، الحبيب. ٢٠٢٤. الكونغو اول محطة خارجية لسيف الإسلام القذافي منذ الإطاحة بالنظام الليبي السابق. صحيفة العرب. تاريخ النشر ٢٠ كانون الثاني. متاح على شبكة الانترنت: https://alarab.co.uk. تاريخ الزيارة (٣١– اذار– ٢٠٢٤)

٤. اميني، عبد الرحمن. ٢٠٢٤. جريدة فرنسية تستعرض ابعاد عودة السنوسي الى طرابلس وتقترح الاستفتاء على مبادرته. جريدة بوابة الوسط. تاريخ النشر: ٣ شباط. متاح على شبكة الانترنت: https://alwasat.ly/news/libya/٤٢٨٤٥٤. تاريخ الزيارة (٧– نيسان– ٢٠٢٤).

٥. بقيرات ، عبد القادر. ٢٠٠٨. التدخل من اجل الإنسانية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. جامعة زيان عاشور بالجلفة. العدد ١. الجزائر. اذار.

٦. بو زيد، سومية. ٢٠١٦. التدخل الدولي لحماية حقوق الانسان. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة العربي بن مهدي –ام البواقي–. كلية الحقوق والعلوم السياسية. الجزائر.

٧. بوتشيلل واخرون، سكوت. ٢٠١٤. نظريات العلاقات الدولية. ترجمة محمد صفار. القاهرة– مصر: المركز القومي للترجمة. ط١.

٨. توريليلي، موريس. ٢٠٠٠. هل تتحول المساعدة الإنسانية الى تدخل انساني. دراسات في القانون الدولي الإنساني. القاهرة– مصر: دار المستقبل العربي.

٩. جواد، انمار موسى. ٢٠١٣. التدخل الدولي الإنساني في ضوء القانون الدولي المعاصر. مجلة اليرموك. كلية اليرموك الجامعة. العدد ١. بغداد– العراق.

١٠. حمودة ،علاء. ٢٠٢٤.ماذا يحمل ٢٠٢٤ للمشهد السياسي الليبي؟. بوابة جريدة الوسط. تاريخ النشر ٣١ كانون الأول. ٢٠٢٣. متاح على شبكة الانترنت: https://alwasat.ly/news/libya/٤٢٤٦٦٩. تاريخ الزيارة (٣١–اذار–٢٠٢٤).

١١. خولي، معمر فيصل. ٢٠١٢.الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني. القاهرة – مصر: العربي للنشر والتوزيع.

١٢. الدقاق، محمد سعيد. ١٩٩١.عدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية غير المشروعة. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية. ط٢ .

١٣. دوبوي ، بيار–ماري. ٢٠٠٨. القانون الدولي العام. ترجمة سليم حداد واخرون. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع.ط١.
١٤. رحمة ، قدير. ٢٠١٦. التدخل الدولي "الإنساني " دراسة حالة الإبادة الجماعية في راوندا – ١٩٩٤–. رسالة ماجستير غير منشورة. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية. الجزائر.
١٥. زاوشي، صورية. ٢٠١٦ . امن منطقة الشمال افريقيا في ظل الازمة الليبية التحديات والتداعيات. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر٣. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. الجزائر.
١٦. زيتون، وضاح. ٢٠١٤. معجم المصطلحات السياسية. عمان–الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع.
١٧. السعداوي اخرون ،عيسى عثمان. ٢٠١٨. التدخل الدولي الإنساني وأثره على السيادة الوطنية (دراسة حالة ليبيا ٢٠١١). بحث تخرج غير منشور. جامعة سبها – كلية القانون. ليبيا.
١٨. الشاهين ، شاهين علي. ٢٠٠٤. التدخل الدولي الإنساني من اجل الإنسانية واشكالاته. مجلة الحقوق. جامعة الكويت. العدد٤. الكويت. كانون الأول.
١٩. الشرق الاوسط .٢٠٢٤.متاح على شبكة الانترنت: https://aawsat.com/. تاريخ النشر: ٣ شباط. ٢٠٢٤. تاريخ الزيارة (٣١– اذار– ٢٠٢٤).
٢٠. صحيفة العرب. ٢٠٢٤. قمة برازفيل تؤكد عجز الافارقة عن حلحلة الازمة في ليبيا. ٨ شباط. متاح على شبكة الانترنت: https://alarab.co.uk/. تاريخ الزيارة (٣١– اذار– ٢٠٢٤).
٢١. الصويعي: عبد النبي مفتاح. ٢٠١٥. التدخل الدولي الإنساني ومشروعيته. مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية. الجامعة الاسمرية. العدد ٢٤. ليبيا. أيلول.
٢٢. طاهر، قحطان حسين. ٢٠١٧. التدخل الدولي الإنساني وأثره في مبدا سيادة الدول. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية. جامعة بابل. العدد ٣٢. بابل – العراق. نيسان.
٢٣. عابد ، حجام. ٢٠٠٨ . التدخل لحماية رعايا الدولة في الخارج. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الحقوق. جامعة وهران. الجزائر.
٢٤. عاشور، عصام. ٢٠١٩. ليبيا– ملف مفتوح. مجلة شؤون عربية. جامعة الدول العربية. مصر: الأمانة العامة. العدد ١٧٨.
٢٥. عباس ، عبدالله ناهض. ٢٠٢٠. تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا الأهداف والتداعيات. الأردن: دار امجد للنشر والتوزيع. ط١.
٢٦. عبد الجيد ، نوران سيد عبد الفتاح. ٢٠٢٢. التدخل الدولي الإنساني في القانون الدولي "دراسة حالة التدخل في العراق". المركز الديمقراطي العربي. متاح على شبكة الانترنت: https://democraticac.de/?p=81316 . تاريخ الزيارة (١٧–تشرين الأول – ٢٠٢٢ ).
٢٧. عبد الرحمن ،محمد يعقوب. ٢٠٠٤. التدخل الإنساني في العلاقات الدولية. أبو ظبي– الإمارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ط١.

٢٨. عثمان ، عادل حمزة. ٢٠١٢. الأمم المتحدة والموقف من عمليات التدخل الإنساني دراسة سياسية قانونية. المجلة السياسية والدولية. كلية العلوم السياسية. الجامعة المستنصرية. المجلد ٢٠. بغداد– العراق.

٢٩. العلياوي ، سماح مهدي صالح. ٢٠١٩. دور منظمة الأمم المتحدة في تطبيق مبدا التدخل الدولي الإنساني. البقاع – الأردن: مكتبة زين الحقوقية والأدبية. ط١ .

٣٠. غالي، بطرس بطرس. ١٩٦٧. التدخل العسكري الأمريكي والحرب الباردة. مجلة السياسة الدولية. مؤسسة الاهرام. العدد ٧. السنة الثالثة. القاهرة. كانون الثاني.

٣١. غريفتش، مارتن و اوكلاهان، تيري. ٢٠٠٨. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. دبي– الامارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث. دار روتيلدج. ط١.

٣٢. قديح . تيسير إبراهيم. ٢٠١٣. التدخل الدولي الإنساني "دراسة حالة ليبيا ٢٠١١ ". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الازهر – غزة. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. غزة – فلسطين.

٣٣. القريشي، حيدر موسى منخي. ٢٠١٨. التدخل العسكري واثاره في العلاقات الدولية. (دراسة العراق وليبيا انموذجا) . المركز العربي للنشر. القاهرة – مصر. ط١.

٣٤. محمد، احمد همام. ٢٠٢٣. مظاهر فشل الدولة في افريقيا: بالتطبيق على ليبيا. مجلة كلية السياسة والاقتصاد. جامعة بني سويف. كلية السياسة والاقتصاد. العدد١٨. مصر. نيسان.

٣٥. محمد، يوسف الرفاعي يوسف. ٢٠١٩.التدخل الدولي في ليبيا وتداعياته على كيان الدولة وسيادتها الوطنية خلال الفترة ٢٠١١– ٢٠١٥. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بنغازي. كلية الاقتصاد. ليبيا. تشرين الثاني .

٣٦. مرعي ،عبد المنعم قريرة. ٢٠١٩. التدخل الدولي وتأثيره على السيادة الوطنية في إطار القانون الدولي. مجلة أبحاث قانونية. جامعة سرت. العدد٦. ليبيا.

٣٧. مصطفى ، منى محمود. ١٩٨٩. استخدام القوة المسلحة في القانون الدولي بين الحظر والاباحة. القاهرة– مصر: دار النهضة العربية.

٣٨. منصر، جمال. ٢٠١٢. التدخل الإنساني العسكري في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف الى فجر الاوديسا. الدوحة– قطر: مركز الجزيرة للدراسات. الدار العربية للعلوم ناشرون.ط١.

٣٩. منظمة الأمم المتحدة. ٢٠٢٠. دراسة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسسات في ليبيا: الواقع والتحديات والافاق. الاسكوا. ج ٣. كانون الثاني.

٤٠. الموقع الرسمي للامير محمد السنوسي . ٢٠٢٤. متاح على شبكة الانترنت، https://mohammedelsenussi.org/ar، تاريخ الزيارة (٣١– اذار– ٢٠٢٤).

٤١. النحلي ،علي محمد فرج. ٢٠١٨. الازمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار ٢٠١١– ٢٠١٧. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط. كلية الآداب والعلوم. عمان– الأردن. اب.

٤٢. نعرورة، محمد. ٢٠١٤. دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الرقابة على تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني. مجلة العلوم القانونية والسياسية. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي. عدد ٨. كانون الثاني.

٤٣. النعيمي، احمد. ٢٠١١. السياسة الخارجية. دار زهران للنشر والتوزيع. عمان – الأردن. ط١.

٤٤. هماش عبد السلام احمد. ٢٠١٣. سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهرة التدويل. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط. كلية الحقوق. حزيران.

٤٥. الهنداوي ، حسام احمد. ١٩٩٧. التدخل الدولي الإنساني (دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي). القاهرة– مصر: دار النهضة العربية. ط١ .

٤٦. وثيقة القرار ١٩٧٠. ٢٠١١. عقوبات سياسية ومالية على ليبيا. مجلة شؤون الأوسط. بيروت– لبنان :مركز الدراسات الاستراتيجية. العدد ١٣٨. ربيع.

٤٧. الوجيز، المعجم. ١٩٩٢ . القاهرة: معجم اللغة العربية.

## المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abbas, Abdullah Nahed. 2020. NATO intervention in Libya, goals and repercussions. Jordan: Dar Amjad for Publishing and Distribution. 1st ed.
2. Abdel-Ghaffar, Nouran Sayed Abdel-Fattah. 2022. International humanitarian intervention in international law "A case study of the intervention in Iraq". Arab Democratic Center. Available online: https://democraticac.de/?p=81316 . Date of visit (17-October - 2022).
3. Abdul-Rahman, Muhammad Yaqoub. 2004. Humanitarian intervention in international relations. Abu Dhabi - UAE: Emirates Center for Strategic Studies and Research. 1st ed.
4. Abed, Hijam. 2008. Intervention to protect state citizens abroad. Unpublished master's thesis. Faculty of Law. University of Oran. Algeria.
5. Abu Al-Qasim, Mustafa Abdullah. 2021. The Libyan Crisis: Concept and Dimensions. African Follow-ups Magazine. Riyadh, Saudi Arabia: Al-Faisal Center for Strategic Research and Studies. Issue 12, April.
6. Al-Aliawi, Samah Mahdi Saleh. 2019. The Role of the United Nations in Implementing the Principle of International Humanitarian Intervention. Al-Bekaa - Jordan: Zain Legal and Literary Library. 1st ed.
7. Al-Arab Newspaper. 2024. Brazzaville Summit confirms Africans' inability to resolve the crisis in Libya. February 8. Available online: https://alarab.co.uk/. Visited date (March 31, 2024).
8. Al-Aswad, Al-Habib. 2024. Congo is the First Foreign Stop for Saif Al-Islam Gaddafi since the Overthrow of the Former Libyan Regime. Al-Arab Newspaper. Publication Date: January 20. Available on the Internet: https://alarab.co.uk. Visit Date: March 31, 2024.
9. Al-Daqqaq, Muhammad Saeed. 1991. Non-recognition of illegal territorial situations. Alexandria: University Publications House. 2nd ed.

10. Al-Saadawi et al., Issa Othman. 2018. International Humanitarian Intervention and Its Impact on National Sovereignty (Case Study of Libya 2011). Unpublished Graduation Thesis. Sabha University - Faculty of Law. Libya.
11. Al-Shaheen, Shaheen Ali. 2004. International Humanitarian Intervention for the Sake of Humanity and Its Problems. Journal of Law. University of Kuwait. Issue 4. Kuwait. December.
12. Al-Suwaie: Abdul Nabi Miftah. 2015. International humanitarian intervention and its legitimacy. Journal of Humanities and Applied Sciences. Asmariya University. Issue 24. Libya. September.
13. Amini, Abdul Rahman. 2024. A French Newspaper Reviews the Dimensions of Al-Senussi's Return to Tripoli and Proposes a Referendum on His Initiative. Bawabat Al-Wasat Newspaper. Publication Date: February 3. Available online: https://alwasat.ly/news/libya/428454. Date of visit (7-April- 2024).
14. Arab Lawyers Union. 1993. Protecting Human Rights between the Principle of Non-Interference and the Right to Intervene and the Required Arab Position. Committee on Fundamental Freedoms and Human Rights. Eighteenth Conference. Casablanca, Morocco. May 20-23.
15. Ashour, Issam. 2019. Libya - Open file. Arab Affairs Magazine. League of Arab States. Egypt: General Secretariat. Issue 178.
16. Bouzid, Soumia. 2016. International Intervention to Protect Human Rights. Unpublished Master's Thesis. University of Arab Ben Mahdi - Oum El Bouaghi. Faculty of Law and Political Science. Algeria.
17. Bqirat, Abdelkader. 2008. Intervention for Humanity. Journal of Law and Human Sciences. Ziane Achour University in Djelfa. Issue 1. Algeria. March.
18. Butchel and others, Scott. 2014. Theories of International Relations. Translated by Muhammad Safar. Cairo-Egypt: National Center for Translation. 1st ed.
19. Dupuy, Pierre-Marie. 2008. Public International Law. Translated by Salim Haddad and others. Beirut: Majd University Foundation for Studies for Publishing and Distribution. 1st ed.
20. Ezugwu ،Olilean. 2023 .Regional dynamics and conflict spillover in North Africa: Assessing the impact of foreign military intervention in. Zamfara journal of politics and development. Federal University Gusau Vol 4 . No 2. Nigeria. September. p 9.
21. Ghali, Boutros Boutros. 1967. American Military Intervention and the Cold War. International Politics Journal. Al-Ahram Foundation. Issue 7, Year 3, Cairo. January.
22. Grifitch, Martin and O'Callaghan, Terry. 2008. Basic Concepts in International Relations. Dubai- United Arab Emirates: Gulf Research Center. Routledge House. 1st ed.

23. Hamouda, Alaa. 2024. What does 2024 hold for the Libyan political scene?. Al-Wasat Newspaper Portal. Publication date December 31, 2023. Available online: https://alwasat.ly/news/libya/424669. Visit date (March 31, 2024).
24. Jawad, Anmar Musa. 2013. International Humanitarian Intervention in Light of Contemporary International Law. Yarmouk Journal. Yarmouk University College. Issue 1. Baghdad-Iraq.
25. Khawli, Muammar Faisal. 2012. The United Nations and International Humanitarian Intervention. Cairo - Egypt: Al-Arabi for Publishing and Distribution.
26. Middle East. 2024. Available online: https://aawsat.com/. Publication date: February 3, 2024. Visited date (March 31, 2024).
27. Orford ،Anne. .2003 . Reading Humanitarian Intervention :Human Rights and the Use of Force in International Law .Cambridge University Press. United Kingdom.p4.
28. Othman, Adel Hamza. 2012. The United Nations and the Position on Humanitarian Intervention Operations, a Political and Legal Study. Political and International Journal. College of Political Science. Al-Mustansiriya University. Volume 20. Baghdad-Iraq.
29. Qadih. Tayseer Ibrahim. 2013. International Humanitarian Intervention "A Case Study of Libya 2011". Unpublished Master's Thesis. Al-Azhar University - Gaza. Faculty of Economics and Social Sciences.
30. Rahma, Qadeer. 2016. International "Humanitarian" Intervention: A Case Study of the Genocide in Rwanda -1994-. Unpublished Master's Thesis. National Higher School of Political Science. Algeria.
31. Taher, Qahtaan Hussein. 2017. International humanitarian intervention and its impact on the principle of state sovereignty. Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences. University of Babylon. Issue 32. Babylon - Iraq. April.
32. Torelli, Maurice. 2000. Is Humanitarian Aid Transforming into Humanitarian Intervention? Studies in International Humanitarian Law. Cairo-Egypt: Dar Al-Mustaqbal Al-Arabi.
33. Zaouchi, Suriya. 2016. Security of the North African Region in Light of the Libyan Crisis: Challenges and Repercussions. Unpublished PhD Thesis. University of Algiers 3. Faculty of Political Science and International Relations. Algeria.
34. Zaytoun, Waddah. 2014. Dictionary of Political Terms. Amman-Jordan: Osama Publishing and Distribution House.